# القوى المؤثرة في صناعة القرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

# Forces influencing political decision-making in Iraq after 2003

م. سعد محمد حسن الكندي

الملخص:

أن عملية صناعة القرار السياسي تتفاعل وتشترك فيها العديد من الجهات وهي جزء اساسي من تفاعلات النظام السياسي، فصناعة القرار السياسي في النظم الشمولية تختلف عن صناعته في النظم الديمقراطية وان اليات صناعة القرارات السياسية في النظم الرئاسية تختلف عن النظم البرلمانية.

وبعد تغير النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، تم الانتقال من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي البرلماني، اذ نجد هناك العديد من القوى الرسمية وغير الرسمية المشاركة في عملية صناعة القرار السياسي في العراق فالقوى الرسمية هي السلطة التشريعية والمتمثلة في مجلس النواب، مجلس الاتحاد لايزال معطل والسلطة التنفيذية المتمثلة في رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، اما القوى غير الرسمية فأبرزها هي المرجعيات الدينية، التدخلات الاقليمية والدولية، الاحزاب والقوى السياسية، جماعات الضغط والمصالح، مراكز الابحاث والدراسات، منظمات المجتمع المدني. الرأي العام، الصحافة ووسائل الاعلام.

Summary:

The process of making or political decision-making interacts and involves many parties, and it is an essential part of the interactions of the political system. Political decision-making in totalitarian regimes differs from its industry in democratic systems, and the mechanisms of political decision-making in presidential systems are different from parliamentary systems. After the change of the political system in Iraq after 2003, the transition from the totalitarian system to the parliamentary democracy took place, as we find there are many official and unofficial forces participating in the political decision-making process in Iraq, as the official powers are the legislative authority represented in the House of Representatives. The executive authority represented by the Presidency of the Republic, the Council of Ministers, as for the unofficial powers, the most prominent of which are religious authorities, regional and international interventions, political parties and forces, pressure groups and interests, research and studies centers, and civil society organizations. Public opinion, the press and the media.

المقدمة:

تعد عملية صناعة القرار السياسي عملية ذات طابع معقد وشامل، اذ ترتبط بطبيعة النظام السياسي الحاكم، فأن كان النظام السياسي ديمقراطي فأن عملية صناعة القرار السياسي تشترك فيها مجموعة من القوى سواء كانت رسمية او غير رسمية، وأن كان النظام السياسي غير ديمقراطي فأن عملية صناعة القرار السياسي لا

تسمح بالمشاركة فيها. وتحظى عملية صناعة القرار السياسي بأهمية كبيرة، سيما تلك القرارات التي تعالج المشاكل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ..الخ، التي تواجهها الدول وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة او الاهداف المرسومة. وأن شكل التغيير الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣، للنظام السياسي العراقي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها (ارادة خارجية)، والاخذ بالنظام الديمقراطي التعددي فسح المجال امام العديد من القوى ان تلعب ادوارا متباينة في عملية صناعة القرار السياسي العراقي، فالإضافة الى وجود القوى الرسمية المتمثلة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، نجد هناك ادوارا للقوى غير الرسمية في عملية صناعة القرار السياسي العراقي.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في دراسة مفهوم القرار السياسي وتشخيص اهم القوى المؤثرة في صناعته سواء كانت هذه القوى رسمية او غير رسمية.

مشكلة البحث: تنطلق المشكلة الرئيسية من خلال الموضوع الذي تعالجه اذ ان عملية صناعة القرار السياسي في العراق تواجه عدة مؤثرات منها ما هو رسمي ومنها غير الرسمي وهو ما نحاول البحث فيه.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها كلما تعددت القوى المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي في العراق، أدت الى تراجع فرص النجاح للقرار السياسي في العراق.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي النظمي في دراسة القرار السياسي وكذلك المنهج المؤسسي في دراسة تأثير القوى الرسمية او غير الرسمية

هيكلية البحث: في ضوء الاشكالية والفرضية للبحث تم تقسيمه الى مبحثين الأول تناول مفهوم القرار السياسي، اما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة القوى المؤثرة في صناعة القرار السياسي العراقي

**المبحث الأول_ مفهوم القرار السياسي:** أن دراسة عملية صناعة القرار السياسي يتطلب الوقوف عند تعريف القرار السياسي ومراحل صناعته، وتحديد المداخل لدراسته وتشخيص اهم التحديات التي يواجهها.

**المطلب الأول_ تعريف القرار السياسي ومراحله:** سنتناول في هذا المطلب مجموعة الآراء والتعريفات التي تناولت القرار السياسي، والمراحل التي تمر فيها عملية صناعته.

الفرع الأول_ تعريف القرار السياسي: بالرغم من اختلاف الباحثين حول المفهوم الدقيق لعملية صناعة القرار السياسي إلا انهم مع ذلك قد وضعوا الكثير من المفاهيم والتعاريف التي حاولت ان تصف وتوضح المقصود بالقرار السياسي، حيث يرى (اسماعيل صبري مقلد) بأن هذه العملية يقصد بها ((التوصل الى صيغة عمل معقولة من بين بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي الى تحقيق اهداف بعينها او تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها)). ويعرف الدكتور (كاظم هاشم نعمة) عملية صناعة القرار بأنها (( موقف واعي لصاحب قرار يتأمل فيه ذهنيا في قرارات بديلة او خيارات في فكرة واذا خرجت القرارات من الوعي والفكر الى حيز الفعل فعندئذ هي عمل او اجراء او فعل او تنفيذ، وتجري هذه العملية كما يراها هو بين قطبين: طرف يقرر ومحيط او (بيئة) يحف بالقرار من قبل ومن بعد فالطرف المقرر هو الدولة عن طريق الاشخاص المخولين في الافصاح عن مضمونها بالقرارات والافعال، اما البيئة او المحيط فهي ظاهرة معقدة تحتوي على بعد زماني ومكاني، فهناك البيئة السابقة للقرار وتكون في ذهن صاحب القرار وخارجه، أي بيئة سيكولوجية وبيئة موضوعية، اما البيئة اللاحقة للقرار فهي الاخرى ذات بعد سيكولوجي وموضوعي وهذه السلسة من المعطيات المتواصلة تشكل عملية صناعة القرار)). وتعرف عملية صناعة القرار ايضا: بأنها عملية تتضمن جميع مراحل اعداد القرار بدءا بتحديد الهدف او تشخيص مشكلة موضوع القرار مرورا بجمع البيانات والمعلومات وبلورتها وتحديد مجموعة

البدائل، ومن ثم المفاضلة بينها وصولا الى اختيار البديل الامثل الذي يتم على اساسه اتخاذ القرار الذي سيجعل من الهدف المنشود حقيقة واقعية والعملية بمجملها تحسم القرار المطلوب. فيما يرى (الدكتور احمد النعيمي): بأنه يجب التمييز بين عملية صناعة القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية وعملية اعداد القرار، اذ تعد ((عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذو طابع اجتماعي من البدائل التي تهدف الى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعوا القرار)) [١].

ويرى الدكتور كاظم هاشم نعمة بأن القرار" هو ما يستقر عليه صاحب القرار فهو موقف واع لصاحب قرار يتأمل فيه ذهنيا في قرارات بديلة أو خيارات في فكرة [٢]

اما موسوعة العلوم السياسية في جامعة الكويت تعرف القرار السياسي بأنه (قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر له أو لهم القوة والقدرة، باختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ومن ثم فإن القرار هو "وصفة" أو التزام بالتصرف أو العمل على نحو معين من قبل اصحاب السلطة والنفوذ)[٣]. اذ يمكن القول بأن القرار السياسي هو نتاج عملية تخطيط اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، شاملة او جزئية، غالبا ما يصدر من جهات تأخذ طابع سياسي ذات قوة إلزامية في التنفيذ وتمس الشؤون العامة والحاجات الجماعية[٤].

الفرع الثاني_ مراحل صناعة القرار السياسي: ان عملية صناعة القرار السياسي تمر بمراحل عديدة منها :

أولا_ تشخيص المشكلة: يفترض من القيادة السياسية ان يكون لها جدول اعمال تضع فيه المشاكل مع المعلومات الاولية عنها، وتصنيفها وصولا الى حلها في مدة زمنية مناسبة وبأقل التكاليف.

ثانيا_ جمع البيانات والمعلومات: تحتاج القيادة السياسية الوصول الى اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة، وتحديد افضل الطرق للحصول عليها، والقيام بدراستها دراسة دقيقة ومحايدة.

ثالثا_ تحديد البدائل: تتسم هذه العملية بالتعقيد او الصعوبة؛ لأنها تقوم على اساس المنافسة بين مختلف المؤسسات سواء كنت رسمية او غير رسمية، داخلية او خارجية، اذ تحاول كل مؤسسة ايصال اقتراحها بحل المشكلة الى صانع القرار والضغط عليه لتبني مقترحاتها.

رابعا_ اختيار البديل المناسب: تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الانسب وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية يستند اليها صاحب القرار في عملية الاختيار، تتمثل بتحقيق اكبر درجة من المصلحة الوطنية والذي يتناسب مع إمكانيات الدولة ويحظى برضا البيئتين الداخلية والخارجية.

خامسا_ متابعة تنفيذ القرار وتقويمه: حيث يقوم النظام السياسي بمتابعة عملية تنفيذ القرار وحساب نتائجه وقياسها مع الاهداف التي اتخذ من اجل تحقيقها.

اذ ان القرارات السياسية هي بمثابة مخرجات النظام السياسي أيا كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية او خارجية. وتعرف عملية صناعة القرار بأنها عملية الاختيار الواعي بين بدائل متاحة وعديدة وهي تكشف مدى ديمقراطية الانظمة الحاكمة ودرجة تطورها [٥].

**المطلب الثاني_ مداخل القرار السياسي وتحديات صناعته:**

سنتناول في هذا المطلب ابرز المداخل في صناعة القرار السياسي، والتركيز على اهم التحديات التي تقف عائقا امام صناعة القرار السياسي.

الفرع الأول_ مداخل دراسة صناعة القرار السياسي:

يقصد بالمدخل هو الاتجاه او الأسلوب الذي يعتمد للاقتراب من ظاهرة معينة من اجل تحليلها، ويمكن ايجاز اهم المداخل في دراسة صناعة القرار السياسي وتحليله بالاتي[٦]:

أولا_ المدخل المؤسسي: وينظر الى القرارات السياسية بوصفها نتيجة لعملية تنظيمية تتفاعل في اطار مؤسسي، بحيث تتم عملية صناعة القرار من خلال تفاعل مؤسسات سياسية متنافسة لكل منها مصالح وادوار وقدرات تأثيرية متباينة، مما يضفي على القرار صفة الشرعية والعمومية وطابع الالزام.

ثانيا_ مدخل النخبة: يقوم هذا المدخل على افتراض عدم التوازن في النفوذ والتأثير في عملية صناعة القرار السياسي، وان النخبة تؤدي دورا رئيسيا في هذا المجال على اعتبار ان الاكثرية تقاد من قبل الاقلية المتميزة والتي سوف تأخذ بيدها نحو التقدم والازدهار، وبالتالي فهي أي النخبة الاكثر مقدرة على صناعة القرارات الصائبة اذا تعلق الامر بالنخبة السياسية.

ثالثا_ مدخل الرشد والعقلانية: ويجعل القرارات السياسية محصلة تصرفات رشيدة وعقلانية في وحدة صناعة القرار، بهدف تعظيم صافي الاشباع للقيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا المدخل يوجب اخذ جميع العوامل الموضوعية التي تؤثر في عملية صناعة القرار بالحسبان، مما يتطلب معرفة كاملة بالقيم المجتمعية ومعلومات كاملة عن البدائل المتاحة وقدرة تنبؤيه على توقع نتائج كل بديل، بحيث يكون القرار المتخذ في نهاية المطاف هو القرار الذي يرفع الفوائد المرتقبة الى الحد الاعظم ويخفف التكاليف الى الحد الادنى.

رابعا_ مدخل الجماعة: وينظر الى صانعي القرار بوصفهم مجموعة منتشرة اجتماعيا، تقوم بعمليات توافق مع الظروف المتغيرة، وهذا النموذج يغير جذريا محور التحليل من الخيار المؤسسي الحكومي الى المنظمات والقوى السياسية بحيث يكون القرار بمنزلة توازن بين القوى المتنافسة للتأثير في صانعي القرار.

خامسا_ مدخل النظم: ويعتمد على النظم في ضوء مفهوم النسق، كمجموعة من العناصر يمثل كل منها متغيرا، ويكون من شأن تغير أي من هذه العناصر والتأثير في العناصر الاخرى، مما يؤدي الى تغيير حالة المجموع او النسق ككل وهذه العناصر متفاعلة ومتساندة وظيفيا على وضع يتحقق به انتظامها وتكاملها واتزانها. وهكذا، فأن النسق السياسي، من خلال علاقات القوى وتفاعلها، ومن خلال علاقاته وتفاعله مع بقية الأنساق الاجتماعية والفرعية، يقوم بتحويل المدخلات الى قرارات سياسية. ولكن هذا المدخل يعاني من عيوب منهجية مهمة، فهو يتجاهل الطبيعة الطبقية للنظام السياسي، ويفرغ القرار السياسي من اساسه الاجتماعي والطبقي.

سادسا_ مدخل الادراكي وتأثير العامل القيادي في عملية صناعة القرار: يركز هذا المدخل على مدى تأثير ادراك صانع القرار ونظام معتقداته في عملية صناعة القرار السياسي. وهناك مدخلان متمايزان ومتضاربان في هذا المجال:[٧]

الأول- مدخل التحليل الكلي: أن المدرسة الواقعية التي تقلل من أهمية العامل القيادي في صناعة القرار السياسي وذلك لعدة أسباب:

١. عناصر البيئة الاجتماعية والسياسية تحد كثيرا من تأثير القائد في عملية صناعة القرار.
٢. القائد او صانع القرار السياسي هو ممثل لطبقة أو فئة أو نخبة سياسية معينة، وهو يجسد إرادة تلك الطبقة أو النخبة ومصالحها.

٣. يتم صناعة القرارات السياسية داخل مؤسسات والهيئات وعبر قنوات تؤدي الى تضاؤل دور العامل الشخصي في عملية صناعة القرار السياسي.

الثاني_ مدخل التحليل الجزئي: أن المدرسة السلوكية تعطي لشخصية صانع القرار دورا مركزيا في عملية صناعة القرارات، اذ يجب ان تدخل تصورات القائد إدراكه ونظام معتقداته في معادلة تحليل القرارات السياسية. وهكذا توجد علاقة ترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الإدراك وعملية صناعة القرار. هذا ويؤدي القائد السياسي في غالبية دول عالم الجنوب دورا مركزيا في صناعة القرار السياسي، لأن النظم السياسية تعاني من تدني مستوى الكفاءة في الاداء الاداري وتفاقم ازمة التوزيع، وغياب المشاركة السياسية الحقيقية، بالإضافة الى ضعف القدرات الاستجابة لهذه الانظمة.

الفرع الثاني_ تحديات صناعة القرار السياسي:

يواجه صناع القرار بشكل عام عدد من التحديات والمعوقات والتي تقود الى عدم وضوح الرؤية ومن ثم عدم القدرة على التحكم في عناصر البيئة السياسية التي سيصنع فيها القرار، ومن أهم التحديات التي تواجه صناعة القرارات السياسية الآتي[٨]:

أولا_ عدم القدرة على التنبؤ بردود أفعال ذات الصلة بالقرار: (سواء كانت هذه الاطراف داخلية أو خارجية)، خاصة اذا القرار يمس مصالحها بصورة مباشرة، ويزداد الأمر صعوبة حين تكون هذه الاطراف كثيرة ومؤثرة. ان هدف صانع القرار، كما هو معلوم، حل مشكلة معينة دون إثارة جماعات مؤثرة في البيئة السياسية؛ لأن إثارة مثل هذه الجماعات من شأنه أن يخلق موقفا يحتاج هو الآخر الى قرارات ربما تكون أكثر صعوبة وتعقيدا من الموقف الاول الذي سعى صانع القرار الى معالجته، وبالتالي تكون المعالجة المقترحة في تلك الحالة قد أدت الى تفاقم الأمور بأكثر مما قادت الى حلول لمشاكل.

ثانيا_ التغير في عناصر الموقف: ربما يكون الموقف المراد اتخاذ قرار بشأنه لا يزال في طور التشكل وتتبدل عناصره في كل لحظة، فيجد صانع القرار نفسه بحاجة الى تعديلات في البدائل المقترحة من وقت لآخر بما يتسق مع التطورات في الموقف؛ لأن صانع القرار يتابع بدقة مواقف الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالموضوع، فيسعى الى وضع البدائل المناسبة مراعيا لردود أفعال الأطراف المختلفة مع مراعاة عدم الابتعاد عن الهدف الأساسي من صناعة القرار، وعندما يكون الموقف في بداياته ربما يشكل صدمة ومفاجأة لبعض الاطراف فتعلن عم مواقف معينة تحت تأثير المفاجأة، ثم يتغير موقفها لاحقا بعد انتهاء عنصر المفاجأة فتعلن عن رأي آخر، فيتوجب على صانع القرار أن يتابع التغير في عناصر الموقف بدقة من أجل صياغة البدائل المناسبة التي تحقق مصالح أغلب فئات المجتمع، ولا يشكل عنصر استفزاز وعداء لجماعات أخرى دون وجود ما يستدعي ذلك.

ثلثا_ النقص في المعلومات أو التغير فيها: إن القرار الصحيح والمثالي هو الذي يبنى على معلومات وافية وصحيحة حول الموضوع، إلا أن هذه المعلومات الوافية والصحيحة قد لا تتوفر لصانع القرار، خاصة حينما يتعلق الأمر بطرف خارجي يتعمد إخفاء المعلومات أو يعمد الى التضليل في إطار العملية الصراعية، وفي هذه الحالة يتأثر صانع القرار بذلك؛ لأن نقص المعلومات يؤثر على البدائل ومن ثم على اتخاذ القرار النهائي. في ذات الوقت فإن التغير في المعلومات يؤثر على البدائل، ويكون التغير في المعلومات واردا خاصة إذا كان الأمر موضوع القرار لا يزال في طور التشكل، فتبرز من حين لآخر معلومات جديدة تؤثر على رؤية صانع القرار ومن ثم البدائل التي يضعها.

رابعا_ الضغوط النفسية والعاطفية: قد يتعرض صانع القرار السياسي لضغوط نفسية وعاطفية خاصة في أوقات الأزمات وفي حالات التهديدات الخارجية؛ لأن الضغوط النفسية والعاطفية قد توجه نظر صانع القرار السياسي الى بدائل معينة دون البدائل الأخرى، كما أن التهديدات الخارجية تقلص من البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي، وتجعله حذرا في وضع البدائل اللازمة لمعالجة الموقف؛ لأنه لا يعلم ردود أفعال الخصوم خاصة إذا كانوا في وضع أقوى ويمتلكون كروت ضغط أكثر.

**المبحث الثاني_ تأثير القوى الرسمية وغير السمية في عملية صناعة القرار السياسي.**

تسهم عدة قوى_ رسمية وغير رسمية_ في صناعة القرار السياسي. فقد كان الشائع هو أن القوى الرسمية وحدها هي التي تصنع وتنفذ القرارات السياسية، ويقصد بذلك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وذلك اتجاه قديم عفا عليه الزمن، حيث ساد لدى مجموعة كبيرة من علماء السياسة والقانون، ولمدة طويلة من الزمان، مفهوم تقليدي يرادف بين النظام السياسي ونظام الحكم؛ إذ كثيرا ما كان يطلق مصطلح النظام السياسي ويقصد به نظام الحكم، والعكس أيضا صحيح، لكن التطورات التي طرأت على عالم السياسة لا حقا قد أدت الى التمييز بين هذين المصطلحين بشكل واضح. ووفقا للاتجاهات الحديثة في الدراسات السياسية، يشير نظام الحكم الى أبنية السلطة والتي تشتمل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي المؤسسات الحكومية الرسمية، اما مصطلح النظام السياسي فإنه يشير بالإضافة الى الأبنية الرسمية والمتمثلة في السلطات الثلاث، الى المؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصالح، تنظيمات المجتمع المدني، وبالتالي يكون نظام الحكم جزء من النظام السياسي. ويرى أغلب الباحثون في الدراسات السياسية الذين استخدموا مفهوم النظام السياسي بهذا المعنى أنه يتميز بالتفاعل المستمر بين وحدات النظام السياسي من جانب وبين هذه الوحدات وبيئة النظام السياسي من جانب آخر، وان العلاقة بين أطراف النظام السياسي تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بمعنى أن أفعال كل طرف من هذه الأطراف تؤثر في أفعال الأطراف الأخرى.

ولكن تبقى فاعلية ومدى مساهمة أي قوى في صناعة القرار السياسي مرتبطة بدرجة كبيرة في طبيعة النظام السياسي، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما زاد واتسع حجم مساهمة القوى في صناعة القرار السياسي، وكلما كان النظام السياسي ديكتاتوريا قلت القوى التي تساهم في صناعة القرار السياسي، فالنظام الديمقراطي يسمح للقوى في المساهمة في صناعة القرار السياسي على عكس النظام الديكتاتوري الذي يحتكر نخبة محدودة ولا يترك مجال للقوى لإبداء رأيها حول القرارات السياسية، اذ سنتناول اهم القوى التي يمكن أن تؤثر بطريقة او اخرى في صناعة القرار السياسي في العراق. فأن القوى التي تسهم في صناعة القرار السياسي تنقسم الى رسمية وغير رسمية

**المطلب الأول_ القوى الرسمية:** تتمثل القوى الرسمية في السطلتين التشريعية والتنفيذية وان ممارسة الادوار تكمن ضمن التشريعات والقوانين المنصوص عليها دستوريا

اولا_ السلطة التشريعية:

هي السلطة الأساسية في الحكومة التي تبادر بسن القوانين ووضع القرارات السلطوية الملزمة التي تلزم المجتمع ككل، أي القيام بالمهمة التشريعية. اذ تلعب دور الدور الاكبر في عملية صناعة السياسيات العامة، فهي تؤثر في شكل القرارات التي ستصدر من أجل تنفيذ هذه السياسات العامة، إلى جانب مهمة إصدار القوانين تقوم الهيئة التشريعية بالاتي:

١. تعديل وإلغاء ما تعتقد بضرورة إلغائه وإضافة ما يثبت أهمية إضافته.
٢. حق التصديق على المعاهدات الدولية.

٣. الموافقة على قرارات الحرب والسلم.
٤. الموافقة على الميزانية العامة للدولة وتحديد النظم الضريبية والإشراف على كل ما له علاقة بموارد الدولة ونفقاتها.
٥. مراقبة أداء المسئولين في السلطة التنفيذية وتصرفاتهم.

والبرلمان يقوم بالوظيفة التشريعية ويأخذ مسميات عديدة ومختلفة من دولة الى اخرى : (فرنسا يسمى بالجمعية الوطنية، الولايات المتحدة يسمى بالكونجرس، الكويت يسمى بمجلس الامة، العراق يسمى بمجلس النواب، مصر يسمى بمجلس الشعب، روسيا يسمى بجلس الدوما. فالسلطة التشريعية في العراق (ممثلة بمجلس النواب ) وفقا للمادة (٤٨) في الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، والتي نصت على أن ( السلطة التشريعية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد) إلا أن الخلافات السياسية بين القوى السياسية حالت دون تشكيل مجلس الاتحاد الذي من المفترض بأنه يمثل المحافظات بالتساوي كما معمول فيه في التجارب النيابية الاخرى. والسلطة التشريعية تعد من اهم السلطات، لاسيما وأن نظام الحكم في العراق هو برلماني وليس رئاسي، اذ يعتبر السلطة التشريعية من أعلى السلطات في البلد، ويسهم مجلس النواب بشكل فاعل في عملية صناعة السياسات العامة من خلال اختصاصيه في الدستور والنظام الداخلي للمجلس. وعلى الرغم من أن المفهوم السائد بأن مجلس النواب يختص بتشريع القوانين فقط، وان كان هو من اهم الاختصاصات التي يؤديها، الا ان هناك نصوص في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، والنظام الداخلي للمجلس جاءت بالعديد من الاختصاصات منها (الاختصاص التمثيلي، الاختصاصات غير التشريعية، اختصاصات اخرى)[٩]. كما انه يتمتع باختصاصات سياسية رغم انها لم ترد بصورة مباشرة في الدستور والنظام الداخلي. ومن اهم الأدوار التي تسهم في عملية صناعة القرارات السياسية هو (تشريع القوانين، مراقبة تنفيذ تلك القوانين)، كما للمجلس دور في تشريع الموازنة السنوية للبلد واحيانا له دور في تغيير الكثير من بنودها. كما للمجلس صلاحية المصادقة على البرنامج الحكومي وهو برنامج ذات ابعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية، خدمية ..الخ وهو بمثابة سياسة عامة للدولة خلال مدة دورته. ومما تقدم يتضح لنا بأن السلطة التشريعية خصص لها الدستور والنظام الداخلي دورا فاعلا في عملية صناعة القرار السياسي في البلد. وعلى الرغم من تمتع السلطة التشريعية في العراق بصلاحيات واسعة فأنه دورها في صناعة القرارات السياسية والسياسيات العامة للدولة لا تزال ضعيفة؛ ربما بسبب هيمنة رؤساء الكتل السياسية على اعضاء السلطة التشريعية والخلافات السياسية العالقة بين القوى السياسية العراقية [١٠] . ويمكن تحديد ابرز القرارات التي اتخذتها السلطة التشريعية والمتمثلة في الدورة الحالية وما سبقها من الدورات الثلاث (٢٠١٤، ٢٠١٠، ٢٠٠٦) هي حل مجلس المفوضية وتشكيل مجلس جديد في العام ٢٠١٩، اقرار قانون جديد للانتخابات (بنظام تعدد الدوائر الانتخابية) لسنة ٢٠١٩، اقرار قانون الحشد الشعبي، اقرار قانون حصر السلاح المرخص، اقرار قانون الاحزاب السياسية، قانون العشائر، اقرار قانون التمويل الذاتي، استجواب واقالة بعض الوزراء وهناك العديد من القرارات التي اقرتها السلطة التشريعية من خلال لجانها الموجودة داخل مجلس النواب .

السلطة التنفيذية: تعد السلطة التنفيذية الاداة المهمة في اقتراح السياسات العامة ، وتخاذ قرارات لها قوة القانون، بالإضافة الى كونها اداة لإدارة العمل اليومي ومتابعة التنفيذ من خلال المؤسسات المرتبطة بها والتي تتمثل بالوزارات الحكومية وما تتبعها من مؤسسات القطاع العام وهيئات وادارات محلية على مستوى الاقاليم والمحافظات فهذه الاجهزة بحكم مسؤوليتها مسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة لكونها على اتصال دائم بالجمهور الجهة (المستفيدة) كما انها تبدي رأيها بشأن المشروعات المقدمة من قبل السلطة التشريعية او الاحزاب او الجماعات الغير رسمية لكونها هي المسؤولة عن التنفيذ في حال الاقرار لأي مشروع او سياسة عامة. وهي تختلف حسب طبيعة النظام السياسي. ويقول (جميس اندرسون)(اننا نعيش

مرحلة يطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية..... وتكون فعالية الحكومة التنفيذية معتمد كلياً على القيادة التنفيذية في رسم السياسات العامة[١١].

**أكد الدستور العراقي النافذ والصادر عام ٢٠٠٥ على: ( تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء) على الرغم من أن رئيس الجمهورية في الانظمة البرلمانية يتصف بطابع بروتوكولي أكثر ممه تنفيذي، إلا المادة (٦٧) من الدستور تنص بأن (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يمثل سيادة البلاد، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور...) فكلما امتلك رئيس الجمهورية رؤية سياسية عالية الجودة وكفاءة كلما دوره مؤثر في عملية صناعة القرارات السياسية. أما مجلس الوزراء ورئيسه فمنحه الدستور العراقي متسع كبير في صناعة القرارات السياسية، إذ أن رئيس مجلس الوزراء هو ( المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسات العامة للدولة) كما نصت المادة (٧٨)، إن إحدى صلاحيات مجلس الوزراء هو (تخطيط وتنفيذ السياسات العامة للدولة، والخطط العامة، والإشراف على عمل الوزارات، والجهات غير المرتبطة بوزارة) كما نصت المادة (٨٠). وهذه النصوص الدستورية تمنح رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء دورا محوريا في عملية صناعة واتخاذ القرار السياسي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[١٢]. ويمكن القول بأن الواقع يشير الى هيمنة السلطة التنفيذية على اغلب القرارات السياسية وذلك بسبب كثرة الازمات بشكل عام والازمات السياسية والامنية والاقتصادية بشكل خاص، اذ ان هذه الازمات تعطي المبررات لاستخدام السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة جدا واحيانا تكون من دون الرجوع للسلطة التشريعية. ومن الامثل على ذلك عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول، شراء الاسلحة، نقل وتغيير القيادات الامنية، ..الخ.**

**السلطة القضائية: ممثلة في المحاكم والمجالس القضائية سواء على المستوى المركزي او المحلي (اقليم كردستان العراق، الحكومات المحلية غير المنتظمة في اقليم) ومن مهامها صياغة وتفسير النصوص الدستورية والرقابة على القوانين وقياس تطابقها مع دستور البلاد، كما تبين اذا كان التشريع ناقصا او يقتضي إضافات جديدة عليه.**

**المطلب الثاني_ القوى غير الرسمية وعملية صناعة القرار السياسي**

تعد القوى التي تمتلك نشاطا سياسيا او نشاطا يتعلق بشكل مباشر او غير مباشر في عملية صناعة القرار السياسي للمجتمع ويمكن تصنيفها الى قوى داخلية واخرى خارجية :

الفرع الاول_ القوى الداخلية المؤثرة في صناعة القرار السياسي: والتي تشمل مجموعة من القوى لها تأثير مباشر او غير مباشر في عملية صناعة القرار السياسي ومن ابرزها الاتي:

اولا_ الاحزاب والقوى السياسية: تلعب الاحزاب السياسية دورا رئيسيا في التعبير عن المصالح العامة، وقد تترجمها الى حلول مقترحة لدى السلطة الحاكمة. ومن اهم مؤشرات قدرة الحزب السياسي في التعبير عن رغبات وتطلعات الرأي العام سواء كان في الحكم او المعارضة، فأن كان الحزب السياسي هو الحاكم فتتجلى قدرته في صناعة قرارات وسياسات عامة تعبر عن توجهات الرأي العام (الجمهور)، وان كان في المعارضة فهو يتبنى ممارسة الضغط على الجهات الحاكمة من أجل تحقيق تلك الرغبات الجماهيرية[١٣]

وفي العراق يتصف النظام الحزبي بالنظام التعددي، وان حجم وفاعلية الاحزاب والقوى السياسية في العراق يتمثل في بحسب حجمها الانتخابي والسياسي داخل السلطات التشريعية والتنفيذية، وبما ان النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ اتخذ شكل الديمقراطية التوافقية* فان معظم القرارات السياسية تصنع وتقر بالتراضي والتوافق بين تلك الاحزاب والقوى السياسية، وان مساوئه كانت واضحة على القرارات السياسية والسياسات

العامة في العراق وحجم الخلافات السياسية عرقل العديد من القرارات والسياسات العامة التي تهم المجتمع العراقي، اذ هناك الكثير من الازمات التي يعاني منها المجتمع ضلت بدون قرارات بسبب الخلافات السياسية بين الاحزاب والقوى السياسية.

ثانيا_ الصحافة ووسائل الاعلام: أن وجود الصحافة الحرة ووسائل الاعلام الفاعلة والتي تعبر عن تطلعات المجتمع؛ فمن واجب الجهات المعنية بصناعة القرار السياسي والسياسات العامة الاخذ ما تنشره من نصائح ومقترحات لصانع القرار السياسي، لأنها تنشر معاناتهم ومشاكلهم. وفي العراق انتشرت الصحف ووسائل الاعلام التقليدية (الفضائيات) والحديثة (منصات او مواقع التواصل الاجتماعي) بشكل واسع وان حجم تأثيرها لدى صانع القرار السياسي متباينة نتيجة لتوجهات اصاحبها او الجهات التي تشرف على عملها، وأن الوسائل الاعلامية الحديثة ( التواصل الاجتماعي) هي الاكثر تأثيرا والاسرع انتشارا[١٤].

ثالثا_ الرأي العام: يعد الرأي العام من اهم القوى المؤثرة في عملية صناعة القرارات السياسية والسياسات العامة في الدولة عبر الضغط الشعبي على صانع تلك القرارات والسياسات، وان مؤشر قوة الضغط وضعفه يكمن في طبيعة وشكل النظام السياسي، فالنظام الديمقراطي يعطي مساحات وحريات واسعة للتعبير عن الرأي والتظاهر والاحتجاج، في حين يؤشر بأن النظام الشمولي (الاستبدادي) يقمع الحريات ويصادر الآراء . ففي العراق اكد الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥، وتحديدا في المادة (٣٨) منه كفالة الدولة (لحرية التعبير بكل الوسائل) و (حرية الاجتماع والتظاهر) الأمر الذي يجعل صانع القرار بأن يأخذ في عين الاعتبار ردت الفعل للرأي العام عند اتخاذ القرار . امجد المصدر نفسه

بالرغم من طبيعة الرأي العام العراقي بشكل عام الذي يميل الى العاطفي، الان موقفه كان مؤثر جدا في احتجاجات تشرين التي اندلعت شرارتها في اليوم الاول من تشرين عام ٢٠١٩، واجبرت وللمرة الاولى في تاريخ العراق على استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي، وكما كان لها دور كبير رفض المرشحين لخلافته في رئاسة الحكومة، كما ساهم الرأي العام (التشريني) في حل مفوضية الانتخابات وتشكيل مفوضية جديدة، واقرار قانون جديد للانتخابات وغيرها من القرارات.

رابعا_ جماعات الضغط والمصالح: تعد مجموعة من الافراد تسعى الى التأثير على عملية صناعة السياسات العامة لتحقيق مصالح اعضائها المادية منها والمعنوية من دون السعي في الحصول الحكم، فهي تسعى الى تحقيق هدف او اهداف معينة وفي جوانب مختلفة ( اقتصادية، اجتماعية) فهي تنقل الطلبات من اعضائها الى السلطة الحاكمة والضغط عليها، الا ان تأثيرها في صناعة السياسات العامة في العراق غير مؤثر نتيجة لتحديات ذاتية واخرى حكومية[١٥].اذ نظمت تلك الجماعات العديد من الوقفات الاحتجاجية للمطالب بحقوق اعضائها فقد شاهدنا وقفات احتجاجية لنقابة المهن الصحية للمطالبة بتحسين حقوق اعضائها كما شاهدنا وقفات اخرى لنقابة الاطباء والصحفيين نتيجة لبعض الاعتداءات التي تحصل بالضد من اعضائهم، وان ابرز تأثير مارسته تلك الجماعات كان في احتجاجات تشرين ٢٠١٩، اذا كان لهم تأثير كبير عبر دعم ومساندة الحقوق المشروعة للمجتمع العراقي بشكل عام وحقوق تلك الجماعات بشكل خاص. ففي ساحات التظاهر كان هناك تواجد لنقابة الصحفيين، الاطباء، المهن الصحية، الاكاديمية، المعلمين، المحاميين، الحقوقيين، اتحاد الطلبة..الخ.

خامسا_ مراكز البحوث والدراسات: تلعب مراكز البحوث والدراسات ادوارا مهمة في صناعة القرارات السياسية والسياسات العامة، كما يطلق عليها مخازن التفكير؛ لما تقدمه من اصدارات ومؤتمرات وندوات علمية متخصصة، تساهم في رفع درجة الوعي لدى صانع القرار، فهي تربط بين الاطر النظرية العلمية والوقائع الميدانية، لذا نجد ان الدول الكبرى كالويلات المتحدة الامريكية والصين وبريطانيا وغيرها تهتم وتدعم تلك المراكز ووفقا الى احصائيات جرت في العام ٢٠١٥ فأن الولايات المتحدة الامريكية توجد فيها ١٨٢٨مركزا

بحثيا، وفي الصين يوجد ٤٢٦مركزا بحثيا، وفي المملكة المتحدة البريطانية يوجد ٢٨٧مركزا بحثيا. حيث تعمل هذه المراكز على مراجعات شاملة للسياسات السابقة بهدف الوقوف على جوانب القوة والضعف فيها من اجل معالجة الاخطاء في تلك السياسات. وفي الولايات المتحدة الامريكية يتم تعيين غالبية مستشاري الرئيس وتقريبا ٦٠% من مساعدي وزير الخارجية هم من المراكز البحثية. فهي محورا اساسيا في عملية صناعة القرارات والسياسات العامة لما تمتلكه من قدرة على استقرار المستقبل لمساعدة صانع القرار في التخطيط الاستراتيجي للمستقبل. اذ تعمل على ترشيد القرارات السياسية، لتقليل حجم الخطأ او الفشل في تلك القرارات، كما لها دور مهم في تشكيل الرأي العام في الضغط من اجل الحصول على مكاسب معينة[١٦].

وبعد عام ٢٠٠٣ تم تأسيس عدد من مراكز البحوث التي تعنى بالشأن السياسي والاستراتيجي معظمها مرتبط او مدعوم من جهات حزبية وان توجهاتها كانت غالبا ما تكون اسيرة للجهات التي تدعمها، الا ان هذا لم يمنع تلك المراكز والمراكز الرسمية التابعة للجامعات العراقية من تقديم العديد من الدراسات التي تناولت موضوعات هامة. الا ان المشكلة هي في كيفية استثمار تلك الدراسات في دعم عملية صناعة القرار السياسي في مجتمع لا يزال ينظر الى تلك المراكز كمؤسسات ثقافية اكثر من كونها مؤسسات مشورة لصانع القرار. اذا لا تزال القرارات السياسية التي تصدرها المؤسسات التشريعية والتنفيذية تتسم بالانفعالية للمشاكل التي تواجه المجتمع العراقي[١٧]. وان التجربة العراقية تعد حديثة، الا أن ادوار المراكز البحثية والدراسات بدأ يزداد بشكل واضح في عملية القرار السياسي، من تقديم الدراسات واجراء المؤتمرات والتواصل مع صناع القرار، ولكن تحتاج الى مزيدا من الدعم والمساندة وتقليل للتحديات (السياسية، الامنية، الاقتصادية، الثقافية) فقد اعد مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء عدد من الدراسات والبحوث والمؤتمرات والندوات التي تعالج مشاكل المجتمع والتواصل مع صناع القرار السياسي للأخذ بتوصياتها، كما اعدت دراسات عن اليات مكافحة الفساد وتقييم الاداء الحكومي لحكومة السيد حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨).

سادسا_ المرجعيات الدينية: أن المرجعيات الدينة في العراق كان لها ادوار مؤثرة في صناعة القرار السياسي والسياسات العامة، سيما في احداث التغيير في ٩نيسان عام ٢٠٠٣، فهي مرجعيات تحظى باحترام وتأييد واسع لدى المجتمع العراقي وان حجم تأثيرها في عملية صناعة القرار السياسي يتباين من مرجعية الى اخرى، الا أن تأثيرها لا يمكن انكاره، اذ أكدت المرجعية الدينية بعد تغيير النظام على ضرورة اجراء الانتخابات التي تحدد شكل وطبيعة نظام الحكم في العراق وان تكون الحكومة منبثقة من رحم الارادة العراقية، والتأكيد على سيادة البلد ،وان دور المرجعية يقتصر على الارشاد والنصيحة . ومن هنا يتضح لنا بأن المرجعية الدينية في النجف الاشرف تدعم اقامة دولة مدنية تحترم الاديان والمذاهب الموجودة داخل البلد، بالرغم من دعمها للصف الشيعي وتحديدا قائمة ( الائتلاف العراقي الموحد)، وبعد الاداء غير الموفق لهؤلاء بدأت المرجعية تعييد حساباتها وتقييم موقفها بعدم تأييد أي قائمة او كيان سياسي على حساب الاخر كما منعت وكلائها والمقربين منها من العمل السياسي، ثم غلقت ابوابها بوجه السياسيين والمسؤولين، ولم تستقبل أي سياسي ماعدا السيد حيدر العبادي رئيس الوزراء الاسبق، نتيجة الظروف التي كانت يمر فيها البلد آنذاك[١٨]. وضلت المرجعية الدينية تمارس دورها في تقديم النصح والارشاد عبر خطب الجمعة وكان لها دور في دعم احتجاجات تشرين المطالبة بالإصلاح.

الفرع الثاني_ القوى الخارجية : تتمثل القوى الخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بالتدخلات الاقليمية والدولية، ونتيجة لطبيعة عملية تغيير النظام السياسي العراقي والمتمثلة بالإرادة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، اذ جعل هذا التغيير الباب مفتوحا للتدخلات والصراعات بشكل عام والقرار السياسي بشكل خاص، فالقرار السياسي اصبح متأثر في هذه التدخلات الواسعة وفي ادق

التفاصيل وليس مؤثر مما عمق حجم الخلافات السياسية بين القوى السياسية وخلق توترات امنية عديدة واضعف المنظومة الاقتصادية ومن ابرز تلك التدخلات الاقليمية والدولية في القرار السياسي العراقي تمثلت بالاتي[١٩]:

اولا_ الولايات المتحدة الامريكية: مثلت الارادة الدولية في التغيير بعد عام ٢٠٠٣، واتبعت سياسات عديدة منها حل مؤسسات الدولة وابرزها (المؤسسة العسكرية)، كما شكلت مجلس الحكم الانتقالي (اساس العملية السياسية) بصيغة المحاصصة والتوافقية واستمر التدخل الامريكي في القرار السياسي العراقي من خلال الضغط على القوى السياسية العراقية، للحفاظ على مكاسبها وتضيق المكاسب على الاخرين. يمكن القول بأن الولايات المتحدة الامريكية لم تنجح في انشاء معاضة عراقية تمثل الشعب العراقي، اذ تعاملت معها بأنها قوى تمثل جهات فئوية (قوى شيعية واخرى سنية وكردية...) مما عمق من ضعف القرار الوطني الشامل وبرز بدل عنه القرار الذي يمثل تلك الفئات والذي بدوره جعل القرار السياسي في العراق عرضه للتدخلات الاقليمية.

ثانيا_ جمهورية ايران الاسلامية: في البدء رحت ايران بالعملية السياسية الجديدة في العراق بعد تغيير النظام في العام ٢٠٠٣، ثم بدأت تأثر في القرار السياسي العراقي وذلك عبر القوى السياسية والفصائل المسلحة التي تحظى بدعم ايراني على حساب القوى السياسية العراقية الاخرى ففي عام ٢٠١٠، رفضت ايران تولى السيد اياد علاوي رئيس الوزراء الاسبق تولي منصب رئيس الحكومة، بالضغط على القوى المقربة منها، كما رفضت ذات القوى تكليف السيد عدنان الزرفي عضو مجلس النواب الحالي ومحافظ النجف الاشرف سابقا بعد استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي. ولا يخفى على احد بأن ايران تشترك مع العراق مناطق حدودية كبيرة تقدر بحوالي (١٤٥٨كم) ولها امتدادات دينية، ومذهبية في العراق ووقوفها الى جانب النظام الحاكم في محاربة الجماعات الارهابية (القاعدة، داعش)، وبشكل عام فأن التدخل الايراني في القرار العراقي هو من اجل تدعيم مصالحها في المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص، اذ يعد العراق سوقا لمنتجاتها الصناعية والزراعية[٢٠].

ثالثا_ تركيا ودول الجوار العربي: على الرغم من خلافاتهم مع النظام السياسي السابق، الا ان قبولهم بالتغيير الحاصل في العام ٢٠٠٣، كان حذرا نتيجة مجموعة من الاسباب منها تتعلق بموضوعة النظام الديمقراطية وربما تعدو التجربة العراقية بلدانهم او لا سباب تتعلق بالطائفية، او بسبب تجربة اقليم كردستان العراق التي تلقي بضلالها على النظامين التركي والسوري على سواء. فتمثل دورهم بدعم القوى السياسية العراقية البعيدة عن التوجهات الايرانية [٢١]. وفي المجمل فأن هذه التدخلات الاقليمية والدولية اثرت بشكل سلبي على عملية صناعة السياسات العامة والقرارات السياسية وعمقت حجم الخلافات داخل البلد، ويمكن القول بأن شكل التغيير الذي حصل للنظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣، ومطامع الدول الاقليمية والدولية يحتم عليهم التدخل لمصالهم؛ لكن صانع القرار العراقي ينبغي عليه ان يدرك مصلحة بلده اولا

الخاتمة:

مما تقدم يمكن القول بأن علمية صناعة القرار السياسي تحظى بأهمية كبيرة في تنفيذ السياسات العامة المعدة من قبل الجهات ذات العلاقة في سبيل ايجاد حلول للمشاكل المنتشرة التي يعاني منها المجتمع او تعبيراً عن توجه الحكومة نحو اقامة مشاريع جديدة او خطوات انية ومستقبلية لرسم سياسات مؤثرة نحو قطاع معين او مجموعة قطاعات ، هذا التوجه الحكومي دائماً ما يواجه تحديات مختلفة الاتجاهات اضافة الى ان ايصال المتطلبات الجماهيرية وحجم الضغوط يضع صانع القرار تحت الضغط وهذا ما يلاحظ عندما يصار الى عملية صناعة القرار السياسي تنبري جماعات الضغط والمصالح عبر تعبئة نشاطها سواء عبر الضغط على الاحزاب والقوى السياسية او تلجأ للتظاهر والتعبير عن مدى حاجتها لتنفيذ قرار معين او علاج مشكلة ما ، كما وان

التأثيرات تختلف من جهة الى اخرى وفقاً لأهمية وطبيعة ونتائج تلك القرارات ، وحتى على المستوى الحكومي احياناً تتريث في الاستجابة ربما لتفضيل جماعة على اخرى او هي فعلاً خارج الامكانيات لربما بسبب تدخل طرف سياسي اقوى او حتى تدخل خارجي ، كما في العراق اذ تلعب اطراف وقوى سياسية دوراُ محورياً في التأثير على عملية صناعة القرارات السياسية للدولة وتفضيل واحدة على اخرى او الغاء وتعطيل بعضها كما وان العامل الخارجي الاقليمي والدولي يضع بصماته في بعض القرارات الحكومية كما اسلفنا خلال البحث .

المقترحات:

١. على صانع القرار السياسي العراقي ان يدرك المصلحة العليا لبلده بعيدا عن المؤثرات الاقليمية منها والدولية.

٢. على صانع القرار السياسي العراقي ان يأخذ بنظر الاعتبار اهمية اقامة العلاقات المتوازنة مع الفواعل الاقليمية والدولية على حدا سواء.

٣. التأكيد على العلاقة المتوازنة والتعاونية بين مجلس النواب ومجلس الوزراء، لكي تكون القرارات تكاملية غير صراعية.

٤. توجيه الاحزاب والقوى السياسية على العمل بإعداد برامج ودورات تدريبية حول اليات العمل السياسي بعيدا عن الايدولوجيات التقليدية، لا سيما تلك التي تعتمد على التوجهات العنصرية.

٥. لابد من تفعيل دور جماعات الضغط والمصالح وتنمية الرأي العام وتوجيه الاعلام ومنظمات المجتمع المدني.

٦. على صانع القرار السياسي ان يدرك بأن توجيهات رجال الدين هي للنصح والارشاد وليست قرارات ملزمة للتطبيق.

٧. يفترض ان يكون القرار السياسي مواكب ومنسجم لتطلعات المجتمع ، لكي يحقق الاهداف المرجوة من صناعته.

٨. ان يكون صانع القرار السياسي على تواصل مع المجتمع، من اجل تجاوز الازمات التي تحدث فيه.

٩. التواصل بين المستمر بين الجهات المسؤولة عن صناعة القرار السياسي والمراكز البحثية والدراسات التي تشخص الازمات وتحللها.

المصادر:

الدساتير:

دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، مجلس النواب، الدائرة الاعلامية، ط٧، ٢٠١٣، بغداد.

الموسوعات والتقارير:

١. محمد محمود، اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٤.
٢. تقرير، النفوذ الايراني في العراق، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، برنامج الدراسات الايرانية، ٢٠٠٧.

الكتب العربية والمترجمة:

١. احمد الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، دراسات دولية، العدد: ٤٢.
٢. احمد ناصوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢١، العدد: الاول، ٢٠٠٥.
٣. آرنيت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ت: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٦.
٤. بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط١٠، ١٩٩٨.
٥. بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي" ماهيته- صناعته-اتخاذه- تحدياته، سلسلة كتب برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٧ .
٦. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٩.
٧. سعدي الابراهيم، التحليل السياسي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٣-٦٤.
٨. صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، دار المحجة البيضاء، ٢٠١٩
٩. عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفدرالية في العراق، مؤسسة ثائر العصامي، ٢٠١٧،
١٠. محمد حسن دخيل، المدخل الى علم السياسة، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٨.
١١. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة اياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧.
١٢. فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني بعد عام ٢٠٠٥، السيماء، بغداد، ٢٠١٧.

الرسائل:

١. خالد اسماعيل سرحان، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٢. لرقد الحسين، عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ٢٠١٤-٢٠١٥.

المجلات والدراسات:

١. أحمد عمر الراوي، دور مراكز البحث العلمي في دعم صناعة القرار السياسي بالعراق، بيت الحكمة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد: ٣٨، حزيران، ٢٠١٩.

٢. امجد حامد جمعة، عملية صنع القرار السياسي بين النظرية والتطبيق (العراق انموذجا). مجلس النواب، دائرة البحوث، ٢٠١٨.
٣. خالد عليوي العرداوي، مراكز الابحاث الاستراتيجية في العراق واقعها وسبل تفعيلها، بيت الحكمة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد: ٣٨، حزيران، ٢٩١٩.
٤. عمار رحيم الكناني، اختصاصات مجلس النواب العراقي في ضوء الدستور والنظام الداخلي، مجلس النواب، دائرة البحوث، ٢٠١٨.
٥. عمر مهديد، عملية صنع القرار السياسي: دراسة حالة المجلس الشعبي في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩.
٦. محمد سعيد ابو عامود، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

شبكة المعلومات الدولية : السلطة التنفيذية في العراق

www.politics-dz.com

الهوامش

[١]: ينظر، خالد اسماعيل سرحان، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٥.
[٢]: كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة اياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص٧٦.
[٣]: محمد محمود، اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص١٨٦.
[٤]: محمد سعيد ابو عامود، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص١١٢.
وللمزيد حول مفهوم القرار السياسي ينظر في: لرقد الحسين، عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص١٩-٢٠

[٥]: محمد حسن دخيل، المدخل الى علم السياسة، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ٢٣٧ص. وكذلك: خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٩، ص٩٧-١٤٤.
وللمزيد ينظر: احمد الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، دراسات دولية، العدد: ٤٢، ص١٨-١٩.
[٦]: سعدي الابراهيم، التحليل السياسي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٣-٦٤.
[٧]: احمد ناصوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢١، العدد: الاول، ٢٠٠٥، ص٢٧٨-٢٧٩.
[٨]: بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي، ٢٠١٧ القرار السياسي" ماهيته- صناعته-اتخاذه- تحدياته، سلسلة كتب برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٧، ص٢٧-٢٨

[٩]: دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، مجلس النواب، الدائرة الاعلامية، ط٧، ٢٠١٣، بغداد، ص٣٦.

[١٠]: عمار رحيم الكناني، اختصاصات مجلس النواب العراقي في ضوء الدستور والنظام الداخلي، مجلس النواب، دائرة البحوث، ٢٠١٨، ص٥-٦.

[١١]: **للمزيد ينظرحول السلطة التنفيذية في العراق: شبكة معلومات دولية :**
**www.politics-dz.com**

[١٢]: دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، المصدر السابق، ص٥٢-٦٠

[١٣]: بهاء الدين مكاوي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢ وللمزيد ينظر: عمر مهديد، عملية صنع القرار السياسي: دراسة حالة المجلس الشعبي في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩، ١٠

(*) صاغ مصطلح الديمقراطية التوافقية عالم السياسة (آرنت ليبهات) وقد استنبطها من التجربة الهولندية عام ١٩٦٨، بسبب حاجة المجتمعات المنقسمة او غير المتجانسة من الناحية الدينية او الطائفية او القومية وهناك العديد من الدول اخت فيها (بلجيكا، هولندا، النمسا، سويسرا، ايرلندا الشمالية). وللمزيد حول الديمقراطية التوافقية ينظر: آرنيت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ت: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٦.

[١٤]: ينظر امجد حامد جمعة، عملية صنع القرار السياسي بين النظرية والتطبيق (العراق انموذجا) ص ١١.

[١٥]: ينظر بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط١٠، ١٩٩٨، ص٣١٦

[١٦]: ينظر أحمد عمر الراوي، دور مراكز البحث العلمي في دعم صناعة القرار السياسي بالعراق، بيت الحكمة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد: ٣٨، حزيران، ٢٠١٩، ص٥٧. وكذلك، خالد عليوي العرداوي، مراكز الابحاث الاستراتيجية في العراق واقعها وسبل تفعيلها، بيت الحكمة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد: ٣٨، حزيران، ٢٩١٩، ص٤١.

[١٧]احمد عمر الراوي، المصدر السابق، ص٦٠.

[١٨]: ينظر: صلاح عبد الرزاق، السيد السيستاني ودوره السياسي في العراق، دار المحجة البيضاء، ٢٠١٩ .ص ١١٢

[١٩]: تقرير، النفوذ الايراني في العراق، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، برنامج الدراسات الايرانية، ٢٠٠٧، ص١٩-٢١.

[٢٠]: ينظر : عبد العظيم جبر حافظ، جدل الفدرالية في العراق، مؤسسة ثائر العصامي، ٢٠١٧، ص١٧٨.

[٢١]: ينظر: فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني بعد عام ٢٠٠٥، السيماء، بغداد، ٢٠١٧، ص١٩٠.